الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم

كلية العلوم الإقتصادية ـالتجارية و علوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية

تحليل اقتصادي و إستشراف

رقم:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ـ دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مستغانم- خلال الفترة من 2014-2019

من إعداد الطالبان:

أحمد بلمغني

يوسف بلمغني

تحت إشراف الأستاذ :

الدكتور دقيش مخطار

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	نورين مولود	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	دقيش مخطار	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	وهراني مجدوب	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2021-2022 م

السنة الجامعية: 2021-2022 م

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،شئ جميل أن يسعى الإنسان للنجاح فيحصل عليه و لكن الشئ الأجمل أن يتذكر من كان السبب في هذا النجاح.

إلى من بلّغ الرسالة و أدى الأمانة سيدنا محمد - صلى الله عليه و سلم - أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار و نور صبري محمد - صلى الله عليه و سلم – إلى من علمني الصبر و الثبات و دفعني إلى دروب العلم و المعرفة و كان مصدر عزيمتي و قوتي رمز التضحية و العطاء (أبي الغالي).

إلى التي سهرت من أجل راحتي ، إلى أغلى جوهرة أملكها في الوجود (أمي الغالية) والعزيزة رحمها الله .

و إلى إخواني و أخواتي الأعزاء و إلى كل عائلة زوجتي (زوجتي العزيزة و بناتي) ، و الأقارب و إلى أصدقائي الاعزاء حفظهم الله .

و كل من ساهم من بعيد او قريب في إنجاز هذا العمل المتواضع ووفقهم الله في مشوارهم

أحمد

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،شئ جميل أن يسعى الإنسان للنجاح فيحصل عليه و لكن الشئ الأجمل أن يتذكر من كان السبب في هذا النجاح.

إلى من بلّغ الرسالة و أدى الأمانة سيدنا محمد - صلى الله عليه و سلم - أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار و نور صبري محمد - صلى الله عليه و سلم – إلى من علمني الصبر و الثبات و دفعني إلى دروب العلم و المعرفة و كان مصدر عزيمتي و قوتي رمز التضحية و العطاء (أبي الغالي).

إلى التي سهرت من أجل راحتي ، إلى أغلى جوهرة أملكها في الوجود (أمي الغالية) و العزيزة حفظها الله .

و إلى إخواني و أخواتي الأعزاء و إلى كل عائلة زوجتي (زوجتي العزيزة) ، و الأقارب و إلى أصدقائي الاعزاء حفظهم الله .

و كل من ساهم من بعيد او قريب في إنجاز هذا العمل المتواضع ووفقهم الله في مشوارهم .

يوسف

شكر و عرفان

أحمد الله عز وجل على أنه من علينا بإتمام هذه المذكرة و أسأله مزيدا من النجاح و التوفيق في نجاحات مقبلة بإذنه تعالى .

كما أتوجه بخالص الشكر و الإمتنان للأستاذ المشرف الدكتور دقيش مخطار ، الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل و لم يبخل عليا بتوجيهاته و نصائحه و آرائه القيمة .

و إلى كل الأساتذة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة مستغانم – عبد الحميد ابن باديس -، كما نشكر كل من موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مستغانم- على حسن إستقبالهم و إمدادنا بمختلف الوثائق و المعلومات .

كما لا يفوتنا تقديم الشكر إلى من كانت له يد العون في إتمام هذا العمل ، سائلين المولى عز وجل أن تجعل ذلك في ميزان حسناتهم .

و نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ’لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من استعاذكم فأعيذوه ،ومن سألكم بالله فأعطوه ،ومن دعا لكم فأجيبوه ، ومن صنع لكم معروفا فكافئوه ،فإن لم تجدوا ما تكافئوه فأدعوا له حتى ترون أنكم كافأتموه"

فهرس المحتويات.....

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
مقدمة	**أ- د**
الفصل الأول :مدخل للبنوك التجارية	**21-10**
تمهيد	**10**
المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية	**11**
المطلب الاول: مفهوم البنوك التجارية	**11**
المطلب الثاني : خصائص البنوك التجارية	**12**
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية	**13**
المبحث الثاني: الدور التمويلي للبنوك	**15**
المطلب الأول: تمويل البنوك التجارية	**15**
المطلب الثاني: التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل الموسسات الصغيرة و المتوسطة	**18**
المطلب الثالث: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**20**
خلاصة الفصل الأول	**21**
الفصل الثاني: ماهية المؤسات الصغيرة و المتوسطة و علاقاتها بالبنوك التجارية	**40-23**
تمهيد	**23**
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**24**
المطلب الاول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**24**
المطلب الثاني :تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**27**
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**30**
المبحث الثاني: البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**33**
لمطلب الأول :علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ا	**33**
المطلب الثاني:معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**35**
المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنك التجاري	**38**

خلاصة الفصل الثاني	**40**
الفصل الثالث: دراسة حالة الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) -وكالة مستغانم-	**42-63**
تمهيد	**42**
المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR) وكالة مستغانم-	**43**
المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)	**43**
المطلب الثاني : أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**44**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR)	**46**
المبحث الثاني:دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR) – وكالة مستغانم- في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**50**
المطلب الأول: الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)-وكالة مستغانم- و عملية منح الإئتمان فيه	**50**
المطلب الثاني: إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف (BADR) - وكالة مستغانم-	**57**
المطلب الثالث: دراسة حالة مشروع معين من طرف الوكالة	**60**
خلاصة الفصل الثالث	**63**
خاتمة	**67-65**
قائمة المصادر و المراجع	
الملخص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-02)	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	25
(02-03)	عدد الملفات و مبالغ القروض الإجمالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من2014 إلى 2019	58
(03-03)	نسب و مبلغ التمويل الخاصة بالمشروع	61
(04-03)	الميزانية المالية المختصرة لخمس سنوات متتالية	62
(05-03)	تطور مؤشرات التوازن المالي لخمس سنوات	63

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-03)	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بمستغانم	50
(02-03)	عملية منح الإئتمان ببنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مستغانم-	57
(03-03)	تطور عدد الملفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2014-2019	59
(04-03)	تطور جميع القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2014-2019	60

مقدمة

مقدمة

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات دول العالم، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية، وتختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى تبعا لمستوى التطور الذي وصلته كل دولة، وتبعا للخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها وموقف الحكومات اتجاه هذه الصناعات فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول المتقدمة صناعيا والدول الأخرى الأقل تقدما.

أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما يزال دون المستوى المطلوب منه، كما أنه في حاجة إلى إصلاحات جذرية، ولهذا فقد أولت الجزائر اهتماما بالغا بالنظام المصرفي لكونه أداة تمويل فعالة، حيث قامت بإنشاء بنوك لتمويل مثل هذه المشاريع بمختلف أنواعها.

بالرغم من تلك الأهمية المسجلة على مستوى اقتصاديات الدول الرائدة في ميدان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تعاني من العديد من الصعوبات وخاصة في بداية تأسيسها، وتحول إمكانية نموها وتطورها واستمرارها حيث يظهر ضمن أهم تلك الصعوبات مشكل التمويل الذي أصبح يمثل أهم تلك العقبات في ظل القصور المسجل عل مستوى الموارد المالية الذاتية لتلك المؤسسات وهو ما يجعل من المصادر التمويلية الخارجية كالقروض المصرفية وجهة من أصحاب تلك المؤسسات للحصول على التمويل الكافي لتجسيد مشاريعهم.

ومع زيادة عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، أصبحت البنوك التجارية تبحث بكل الوسائل عن عملاء جدد لضمان ديمومتها واستمرارها، وزيادة ربحيتها في ظل هذه التحولات المتجددة.

إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ ويمكن أن تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تؤدي البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركة الأنشطة الاقتصادية؟

2- هل تساهم البنوك التجارية في منح القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي؟

3- هل يسهل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض ضرورة توفير الضمانات الكافية للبنوك؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1- تؤدي البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية.

2- تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي.

3- يسهل بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم-حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض من خلال توفير الضمانات الكافية للبنوك.

أهداف الدراسة:

- التعرف على البنوك التجارية وأهم أنواعها.
- عرض الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الوقوف على أهم مصادرها التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا بذاته.
- التعرف على طرق التمويل المعتمدة لدى البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

- الأهمية الإقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى اقتصاديات الدول.
- العدد الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترفض البنوك منحها القروض اللازمة لها.
- اقتراح عدة مقترحات على ضوء النتائج التي ستعرج عليها الدراسة، والتي من شأنها أن تسمح

بتفعيل علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك التجارية.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء إختيارنا للموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

الأسباب الذاتية :تتمثل في الاهتمام الشخصي بالموضوع، وعلاقته بالتخصص بالإضافة إلى السعي وراء الاستفادة من الإطار النظري وواقعه العملي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الأسباب الموضوعية :يمكن حصرها فيما يلي:

- جذب انتباه مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة الى أهمية الاهتمام وتسليط

الضوء على هذا النوع من المؤسسات لما لها من أهمية بالغة.

- إشكالية التمويل التي تعتبر أحد اهم العقبات التي تقف امام انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إبراز مدى فاعلية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما لها من ايجابيات على النشاط الاقتصادي.

منهج الدراسة:

من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات في مفردات البحث الهادف الى تبيان دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد الدراسة على:

-**المنهج الوصفي التحليلي** :وهذا من خلال وصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مصادرها وطرق تمويلها ومدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية.

-**منهج دراسة حالة :**من خلال ربط الجانب النظري بالواقع العملي، بحيث تمثل في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم.

حدود الدراسة:

- **حدود مكانية :**بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم
- **.حدود زمانية :**تمت الدراسة خلال الفترة من 2014 إلى 2019

هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول حيث يتناول في:

- **الفصل الأول :**مدخل للبنوك التجارية.
- **الفصل الثاني :**ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالبنوك التجارية .

الفصل الثالث :خصص الفصل الثالث والأخير من المذكرة للدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم وتناول تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من2014 إلى2019.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى :**العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**-أطروحة مقدمة لنيل دكتورا في العلوم، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات والتدابير المنهجية من جانب الدولة لمعالجة الإختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل.

إعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على منهجين، المنهج الوصفي من خلال وصفها لبعض المفاهيم مثل:مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **الدراسة الثانية :**لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر.**-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2004/2003

حيث قدم الباحث عملا مفصلا حول الاستثمار في الجزائر، وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قدم الكثير من الأفكار التي يمكن أن تساهم في بناء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث أكد الباحث في دراسته بناء على النتائج المتوصل إليها أن هذه المؤسسات يمكن ان تكون حلا بديلا أو سياسة مكملة لسياسة التنمية كما الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأسيا والكثير من الدول العربية و الإفريقية.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير التحويلات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية، بإضافة إلى المنهج الوصفي باعتباره كاشف لأهم المراحل التي وقفت عندها، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية خاصة، وأن إستراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن تدخل الدولة في مجال سياسة التنمية وترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

❖ **الدراسة الثالثة :**بن نذير نصر الدين، **دراسة إستراتيجية الإبداع التكنولوجي في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية مساهمة الإبداع التكنولوجي في التأثير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال قيام الباحث بدراسة مفصلة حول ذلك، حيث توصل إلى أن التكنولوجيا تؤدي إلى قدرة هذه المؤسسات التنافسية.

❖ **الدراسة الرابعة :**عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2007/2006.

حيث تطرق الباحث إلى مختلف الإستراتيجيات المنتهجة من طرف البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبراز الأهمية الإستراتيجية لهذه المؤسسات وكذلك واقع تمويل هذه الأخيرة من طرف البنوك العمومية بولاية مستغانم ، لا تتناسب مع إمكانيات هذه البنوك من حيث الموارد التي تتوفر عليها، وذلك على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أهم أصحاب الودائع لدى البنوك العمومية.

وقد اعتمدت على استخدام المناهج التالية :المنهج الوصفي :في وصف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها وتصنيفاتها المختلفة، أما منهج دراسة حالة من خلال عرض حالة كيفية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض الإحصائيات وقد توصلت إلى مجموعة من نتائج من بينها:

أن الأهمية الاستراتيجة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح بما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي، وأن التوجه الاستراتيجي لبعض البنوك العمومية نحو تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية والموارد البشرية اللازمة، حيث وجدت الدراسة أنه على مستوى أغلب البنوك محل الدراسة لا يوجد إطار واحدا مكلفا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ملخص الدراسة:

ولقد إعتمدت في الدراسة على المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية بإضافة الى المنهج الوصفي من خلال وصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مصادرها وطرق تمويلها ومدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية، أما منهجة دراسة الحالة من خلال عرض حالة كيفية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض الاحصائيات، فإن لديها أيضا خصوصية اتجاه ضيق مصادر التمويل وإتجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل الملائم.

الفصل الأول

مدخل للبنوك التجارية

تمهيد:

البنوك التجارية في إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود اولتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال بالطلب عليها، اذ انها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات، ولهذا تحقق البنوك التجارية أرباحا عن طريق الفرق بين الفوائد وتوظيفها وتكلفة إيداعها وكذلك من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ومن هذا برزت أيضا أهمية البنوك التجارية.

ويشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المجالات التي تمثل مجالا خصبا امام البنوك التجارية، وهو ما يجعل هذه الأخيرة تبحث بكل الوسائل لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة لهذا القطاع.

وقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين هما:

- **المبحث الأول :**ماهية البنوك التجارية.
- **المبحث الثاني :**وظيفة البنوك في التمويل .

المبحث الأول :ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة مكانة هامة في المنظومات الاقتصادية، حيث اعتمدت البنوك التجارية أوعية ادخارية كبيرة وقنوات رئيسية للتمويل، وقد تعددت أنواعها، فتعددت بذلك تعار يفها، فتميزت بعدة خصائص عن غيرها من البنوك الأخرى.

المطلب الأول :مفهوم البنوك التجارية

يمكن تعريف البنوك التجارية كالتالي:

1- البنوك التجارية هي التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها، و شراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية .

2- مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بقبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل .

3- تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك، وأكثرها نشاطا وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية إذ أن معظم الودائع تتركز لديها، كما أن معظم القروض تمنح من خلالها

وتؤدى معظم الخدمات عن طريقها .

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن القول بأن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسة مالية وسيطية، وذلك من خلال قيامها بجذب الودائع بمختلف أنواعها من المودعين وتقديمها على شكل قروض إلى الفئات المعنية.

1أحمد صلاح عطية، **محاسبة الإستثمار والتمويل في المنشآت المالية**، الدار الجامعية، **الإسكندرية**، 2010 ، ص12
2 .محمود سحنون، **دروس الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003 ، ص76
3 .فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006 ، ص32

المطلب الثاني :خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- تتمثل السمة الأساسية للبنوك التجارية في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود، نقودا دفترية، أي نقودا مصرفية1 .
- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجة السوق النقدي غير أن هذا التعدد لا يلغي إمكانية التركيز للبنوك التجارية في النظام الرأسمالي.
- قبول الودائع الجارية(تحت الطلب)، والتي يتم سحبها في أي وقت وبأي قدر كان في حدود مبلغ الوديعة، وحيث تعتبر الودائع الجارية هذه أحد أشكال النقود إذ أن عرض لنقد في الإقتصاد يتضمن نقود ودائع الطلب حيث يتم سحب هذا النوع من الودائع باستخدام الشيك .
- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، وذلك من خلال لجنة الم ا رقبة على المصارف إذ لا تكتفي بالرقابة التوجيهية فقط بل تفرض على البنوك التجارية أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجنائية.
- يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق الربح حيث أن البنوك التجارية غالبا ما تكون مملوكة من الافراد أو الشركات إذ أنها تعتبر مؤسسات رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

---

1 .محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص36

2 .فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص322

المطلب الثالث :أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع وتتمثل فيما يلي:

3-1-من حيث نشاطها وتغطيتها للمناطق الجغرافية:

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ **البنوك التجارية العامة :**

يقصد بها تلك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنع الائتمان القصير والمتوسط الأجل، وكذلك فهي تباشر كافة مجلات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

- ✓ **البنوك التجارية المحلية :**

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، ويقع المركز الرئيسي للبنك الفرعي في المنطقة المحددة.

3-2-من حيث حجم النشاط:

وتتمثل فيما يلي :[1]

- ✓ **بنوك الجملة :**

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

- ✓ **بنوك التجزئة :**

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لإجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما يتميز متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا.

1محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص29

3-3-من حيث عدد الفروع:

وتتمثل فيما يلي :[1]

✓ **بنوك السلاسل :**

مع نمو حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة مكتملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة ويقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين عمال الوحدات ونشاطاتها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة.

1-بنوك المجموعات:

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك راسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا.

✓ **البنوك المحلية :**

وهي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة، وتخضع عادة لقوانين تلك المنطقة في حالة اختلافها عن قوانين البلاد.

✓ **البنوك الفردية :**

وهي منشآت صغيرة يملكها افراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصوصة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع السبب في ذلك أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها .[2]

1 .محمد سعيد أنور سلطان، **إد ا رة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص17
2 -محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص ص18 -19

المبحث الثاني :وظيفة البنوك في التمويل

إن وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أية مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة بما في ذلك البنوك التجارية التي تعتبر عنصر حيوي في عملية التمويل هذه، في مقابل ذلك فهي تحتاج إلى التمويل اللازم لاستمرار نشاطها وبلوغ أهدافها.

من خلال ذلك سنحاول التعرف في هذا المبحث على تمويل البنوك التجارية بصفة عامة وعلى التقنيات الحديثة و إستراتيجية البنوك.

المطلب الأول :تمويل البنوك التجارية

يمكن تقسيم مصادر تمويل البنوك التجارية إلى **مصادر داخلية وأخرى خارجية** على النحو التالي:

1-1-المصادر الداخلية(الذاتية:)

وتنقسم إلى:

1-1-1-رأس المال:

ويتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل البنك عليها من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك خاصة أصحاب الودائع منهم حيث أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة المجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله1 .

---

[1]زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006 .، ص53

1-1-2-الإحتياطات:

وهي مبالغ يستقطع من الأرباح سنويا بهدف تقييدها لتحقيق أغراض معينة وهذا معناه عدم إمكان توزيع أرباح منها، والاحتياطات توجد على نوعين1 .

أ -الإحتياطي القانوني:

حيث يكون البنك ملزما بتموينه بحكم القانون الذي أصدره البنك المركزي بهذا الخصوص، ويمثل نسبة من الودائع لدى البنك.

ب - الإحتياطي الخاص:

حيث يحتفظ به البنك اختياريا، وعادة يطلق على هذا النوع من الإحتياطي اسم"**الإحتياطي الخفي**"، حيث يحتفظ به، يمثل هذا الإحتياطي لتغطية النفقات المرتفعة في المستقبل2 .

1-2-المصادر الخارجية:

تمثل إلتزامات البنك للغير وتتمثل في:

1-2-1-الودائع:

تعتبر أهم مصدر من مصادر تمويل البنوك التجارية، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنوك التجارية، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية أهمها:

الودائع الجارية(تحت الطلب:)

عبارة عن مبالغ تودع لدى البنك التجاري ويتعهد البنك بدفعها في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحبها كليا أو جزء منها، وعادة تسحب بواسطة الشيكات، ولا يدفع عليها أسعار فائدة، حيث أن هذا النوع من الودائع يمثل مصدر أساسيا لسيولة البنوك التجارية.

.

---

1 - أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر ، 2002-2003 ص25

2ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2008،276 .

أ -الودائع لأجل:

ويقصد بها الودائع التي يلتزم البنك بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها يتم الاتفاق عليه المودع والبنك، ويدفع البنك عليها أسعار فائدة للمودع نظير انتظاره لفترة من الزمن.

كما أن هناك ما يسمى بالودائع الثابتة بإخطار :وهي التي لا يتفق البنك مع أصحابها بدفعها في وقت معين، ولكن عند السحب على المودع إشعار البنك أو إخطاره قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها، وأيضا يدفع البنك عليها أسعار فائدة1 .

ج-ودائع التوفير:

وهذا النوع من الودائع يودع لدى صناديق البريد أو البنوك الادخارية، ويحصل أصحابها دفاتر تقيد وتسجل عليها وتثبت فيها دفعات مبالغ الإيداع والسحب، وتدفع البنوك عليها سعر فائدة.

1-2-2-شيكات وحوالات واعتمادات دورية:

هي عبارة عن خصم و التزامات على البنك أن يكون ملزم بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

1-2-3-الإقتراض من البنك المركزي:

تلجأ بعض البنوك التجارية للاقتراض للأسباب متعددة، فعندما تمر البنوك بأزمة سيولة لأي سبب من الأسباب فيكون الملجأ الأخير لها هو الإقتراض من البنك المركزي .أما إذا كانت ترغب بزيادة قدرتها على الاستثمار والتوسع عند وجود فرص استثمارية جيدة، فإنها تقوم عادة بإصدار سندات دين تكون القائدة عليها أقل من العوائد التي ستجنيها جراء استثمارا لأموال المتجمعة من بيع هذه السندات .[2]

---

[1]عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وادارة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن،2008ص 157.

[2]حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن، 2010 ، ص162 .

المطلب الثاني :التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد هذه التقنيات الحديثة على توفير الشروط الأساسية لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التناظر في المعلومات وتتمثل هذه الشروط في :[1]

- تطوير طرق تقديم الخدمات المالية وتنويعها وتكييفها مع احتياجات المؤسسات .
- تخفيض تكاليف إدارة القروض عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في جمع ومعالجة
- المعلومات وبذلك تسهيل عملية الإقراض، إضافة إلى إمكانية تعاون البنوك مع الجمعيات المهنية لهذه المؤسسات وكذا مؤسسات الدعم المختلفة لهذا القطاع بهدف الحصول على معلومات أكثر دقة أو حتى على ضمانات مالية أو شبه مالية منها.

ومن بين هذه التقنيات المستخدمة والتي أثبتت نجاعتها نذكر منها:

2-1-نظام تصنيف الائتمان (Crédit Scoring):

وهذه الطريقة بدأ تطبيقها في أوائل التسعينات من طرف البنوك الجارية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خصيصا لتقييم قروض الاستهلاك، وتم تعميمها بعد ذلك في كل أنحاء العالم بحيث أصبحت حاليا غالبية هذه القروض تدرس وتمنح على أساس هذه الطريقة وبشكل آلي، وتعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمخاطر، التي قد تنجح عن منح القروض على أساس التحليل الإحصائي الذي يسمح بالتنبؤ باحتمال عدم قدرة الزبون على الدفع، وتقوم هذه الطريقة على الأسس التالية:

استنتاج مقياس كمي بالاعتماد على النماذج الإحصائية من خلال دراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه الزبون والمكون من المقترضين القدامى بهدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالالتزامات .

- توفير عدد كبير من الزبائن(أي المجتمع الإحصائي)وبالتالي اختيار العينة الممثلة لذلك المجتمع وباختصار فإن هذه الطريقة تعتمد على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي لمعرفة الأداء في الحاضر والتنبؤ في المستقبل .[1]

1 .هارون الطاهر، فطيمة حفيظ، مرجع سابق،379

2-2-طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين (External Rating):

إن هذه الطريقة تحدد المكانة المالية والمستقبلية عن طريق تقييم قدراتها على الدفع وتزيد من الشفافية في علاقة المقرضين بالمقترضين، وحتى في حالة قيام المقرض بتقييم مؤسسة يضاف هذا التقييم الخارجي للمؤسسة من طرف مؤسسات متخصصة في المجال أو الجمعيات المهنية التي تنتمي إليها المؤسسة المقترضة، بهدف التدقيق والتأكد من المعلومات المتوفرة لديه وتبقى المؤسسة المقترضة هي المستفيد الأول من هذا التقييم بمثابة قوة دافعة، كما للاستمرار في تقويم وضعيتها عن طريق تدعيم نقاط القوة ومعالجة النقائص التي تعاني منه.[1]

2-3-طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث (Shoring Risk With Third):

تعتبر أكبر عائق يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تتقدم إلى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لطلب القروض هو ضعف أو انعدام الضمانات، ولتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك للتعاون مع أفراد أخرى لتقاسم المخاطر، كما قامت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء مؤسسات الضمان المشترك (أو الكفالة)، ففي الإتحاد الأوروبي مثلا ظهرت مؤسسات الضمان المتبادل، وتلعب دور الوسيط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة لأعضائها، كما تقدم لهم الدعم في مجال التكوين والاستشارة وغيرها، وغالبا ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناءا على تقييم مؤسسات الضمان أولا وعلى مقدار أو نسبته ثانيا.

إضافة أن هذه الطرق التي تم عرضها توجد عدة طرق أخرى في هذا المجال لم يتم التطرق إليها نظرا لقلة استعمالها حاليا، ومن بينها طريقة إشراك المقترض في تقييم المخاطر وطريقة تحميل تكاليف الإقتراض حسب مستوى المخاطرة.[2]

---

[1] المرجع نفسه،379 .

[2] حليمة علي الحاج، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،(غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر2008-2009 ،ص 70.

المطلب الثالث :إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة لتحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات الزبائن المتعددة، ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، باعتباره أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول تتطلب توافر المتطلبات التالية :[1]

- تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك بالاهتمام ب:

- توفير أدوات ودعائم تسيير القروض.
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد السياسة الافتراضية للبنك بما تتماشى والأهداف العامة المسطرة.
- العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.
- الحث على إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل التأجير من أجل.

- المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الميادين التالية :

-الدخول في مشاريع التعاون و الشراكة.
-إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.
- مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول إلى الأسواق الأجنبية.
-الدخول إلى الأسواق المالية.

- التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات .[2]

1عبد الحكيم عم ا رن، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجيستير(غير منشو رة)، جامعة .عبد الحميد إبن باديس بمستغانم ، الجزائر ، 2006 ، ص 66-67

2 .عبد الحكيم عمران، مرجع سابق، ص67

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن البنوك على اختلاف أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص، إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولها أهمية بالغة في مختلف الاقتصاديات، وهذه الأهمية لم تكتسب من فراغ، وإنما من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها.

حيث أصبحت البنوك أهم قناة لتمويل التنمية والنهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تسعى إليها دول العالم خاصة المتخلفة منها، ولها دور أساسي في متطلبات التنمية والمساهمة في إقراض الأموال اللازمة لمختلف النشاطات وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالبنوك التجارية

تمهيد:

انتشر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات، إلا أن هذا المصطلح مازال لا يعبر عن حقيقة وضعية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضم عدد هائل من المؤسسات مختلفة الأحجام قبل أن الاعتبارات التي عددها حجم المؤسسة هو في حد ذاته مازال غامضا فيذهب البعض إلى تحديد هذا النوع من المؤسسات باستخدام عدد العمال، وفي هذا الصدد يعتقد البعض أن عدد العمال في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتعدى 09 عمال وقد يفوق 250 عامل، ومن هنا نلاحظ ذلك الفرق الكبير بين هذه المؤسسات إلى درجة دفعت بعض المختصين التفريق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يكون الفرق أقل.

إلى جانب هذا الاختلاف تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الفروع المتاحة المرتقبة للبنوك، حيث تساهم تلك المؤسسات بدور إيجابي في القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وزيادة الناتج القومي، وقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين أساسيين:

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثاني :البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات، إضافة إلى تحديد بعض المصادر والتصنيفات التي تميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم.[1]

المطلب الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أمام هذا التنوع الاقتصادي والقانوني، تبقى إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد حاول كثير من المختصين والباحثين تقديم عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن سوف نركز على تعريفين هما:

1-1-تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قام الإتحاد الأوروبي بإصدار تعريف عام **1996** متضمنا توصيات المفوضية بتاريخ **03 أفريل 1996** بشأن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومقدمة التوصيات تفسر السبب الذي وضع من أجله التعريف، والذي تمثل على سبيل المثال في البرامج الموجهة، المعاملة التفضيلية، برامج الإعانة، الدعم الموجه ونقص التنسيق، وناقشت المقدمة كذلك الكيفية التي تمت بها التوصل إلى التعريف المقترح الذي يستخدم عدد العمال، المبيعات السنوية أو إجمالي الأصول كمعيار للاستقلالية، وعليه جاء التعريف على النحو التالي:[2]

---

[1]- .عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص03

[2]-بن نذير نصر الدين، **دراسة إستراتيجية الإبداع التكنولوجي في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** -أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم ألإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، الجزائر،.2011-2012 ، ص15

- ✓ **المؤسسة الصغيرة :**تضم أقل من 10 عمال؛
- ✓ **المؤسسة الصغيرة :**تضم أقل من 50 عامل وتبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 7 ملايين أورو أو إجمالي الأصول أقل من 5 ملايين أورو؛
- ✓ **المؤسسة المتوسطة :**تضم أكثر من 50 عامل وأقل من 250 عامل وتبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 40مليون أورو أو يبلغ حجم أصولها الإجمالي أقل من 27 مليون أورو.

ومعيار استقلالية المؤسسة موحد بالنسبة لجميع المؤسسات، ويتمثل في امتلاك المؤسسة من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص، وألا يكون من بين أملاك مؤسسات لها حقوق تصويت بنسبة 25 أو أكثر.

وهكذا توصلت دول الإتحاد الأوروبي من إيجاد تعريف موحد بالرغم من عدم دقته إلا أنه وبسبب إختلاف القدرات الاقتصادية لكل بلد فإن المعيار الذي يمكن أن يتحكم أكثر في التعريف هو المعيار الأول القائم على عدد العمال.[1]

2-1-تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنطلاقا من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الإتحاد الأوروبي، وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتلخص تعريف الجزائر لهذه الأخيرة في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري العمال ورقم الأعمال، حيث

[1]-شعباني إسماعيل، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في دول العالم**، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف25 -28 ماي ،2003 منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 2004 ، ص63 .

يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5-6-7 -لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.[1]

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أوالخدمات:

-تشغل من 01 إل 250 شخصا؛

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجمع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار،

-تستوفي معايير الإستقلالية، أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار % 25 فما أكثر من قبل المؤسسة أومجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم(02-01)معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعايير / نوع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	09-01	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	أقل من 200مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	من 200 إلى2 مليار دج	بين100و500مليون دج

-المصدر :بلحاج فراجي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية بالجزائر**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، العدد11 ،2009، ص 12 .

[1]-شهرزاد برجي، **إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، الجزائر،2011-2012، ص31 ،32

المطلب الثاني :تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات أخذ أشكال عديدة، ومن أبرز أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

2-1-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها:

يتركز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانيات الانتخابية والتسييرية التي تعتمدها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية، وحسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ -المؤسسات العائلية:

تعتبر هذه المؤسسات أدغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل، كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لإعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محددا بكميات محدودة جدا، ومثال ذلك ما نجده في الدول الآسيوية، وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا، حيث نجد أن معظم القطاعات الصغيرة يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما Swatch التي تحتاجها شركة يعرف **بالمقاولة الباطنية**1 .

- 1عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها** - دراسة حالة الجزائر -جامعة الجزائر، 2003-2004 .، ص32

ب -المؤسسات التقليدية:

إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية، فهي تتميز بكونها قد تلجأ للإستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة، كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن المنزل، كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي. ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات مميزان بمجموعة من الخصائص هي1 :

- ✓ اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل .
- ✓ معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا .
- ✓ الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا .
- ✓ التنظيم التسييري فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي؛ المحاسبة، التسويق، التخزين...الخ .

تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

ت -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من الناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعايير الجودة، كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط واستعمال أيدي عاملة أجيرة، فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- . 1عثمان لخلف، المرجع السابق، ص34

2-2-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل وطبيعة المنتجات:

أ-التصنيف حسب طبيعة المنتجات:

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة أشكال هي كالتالي:

2-2-1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الإستهلاكية:

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الإستهلاكية، على تصنيع عدة منتجات، ويعود التركيز عليها نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات، وتتمثل هذه المنتجات في:

- منتجات الجلود والأحذية والنسيج .
- تحويل المنتجات الفلاحية .
- المنتجات الغذائية .
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته .

2-2-2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

تتطلب دناعة سلع التجهيز رأس مال كبير، وهذا الأمر لا يتناسب مع خصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا فإن مجال عمل هذه المؤسسات يتميز بالضيق والتخصيص بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع غيار المستورد.

2-2-3-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطية:

يعتمد نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع والتي تكون في مجال الصناعة الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيميائية والبلاستيكية، دناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

المطلب الثالث :مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تقسيم هذه المصادر حسب عدة من بينها المعايير الثلاثة التالية1 :

- **معيار الملكية :**تمويل ذاتي وتمويل عن طريق الديون
- **معيار الزمن :**ونعني به تاريخ الإستحقاق، وتشمل التمويل قصير الأجل والمتوسط الأجل وطويل الأجل.
- **معيار طبيعة الجهة الممولة :**ويشمل التمويل الرسمي، شبه الرسمي والتمويل غير رسمي .

وسنعتمد في دراستنا هذه على المعيار الأخير وهذا نظرا لكوننا سنتحدث عن المؤسسات المالية والتي تقع ضمن إطار التمويل الرسمي.

-**التمويل الرسمي :**وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك وشركات التأمين، ودناديق التوفير والإدخار، وأسواق رأس المال.

-**التمويل غير الرسمي :**وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة كالإقتراض من الأهل والأددقاء والموالين ووكلاء المبيعات، وجمعيات الإدخار والإئتمان.....الخ، ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

1-خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية تحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2013 .، ص208

التمويل شبه الرسمي :وذلك من خلال الإعتماد في توفير مصادر الأموال اللاّزمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية.

وفي إقراضها على أساليب غير رسمية، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المجموعات والمؤسسات المالية التعاونية، وصناديق التنمية المحلية.....إلخ.

3-2-مصادر رأس المال:

يتوفر أمام أصحاب المشروعات الصغيرة العديد من المصادر التي يمكن اللجوء إليها للحصول على المبالغ الكافية لتمويل رأس المال والمصدر الذي يلجئون إليه للحصول على تلك المبالغ سوق يعتمد بدرجة كبيرة على المدى والأسلوب الذي سوف تستخدم به تلك الأموال1 .

وبشكل عام فإن العمل بحاجة إلى ثلاثة أشكال من الإحتياطات المالية، رأس المال الأوّلي، رأس المال للعمل بعد بدء العمل، ورأس المال المطلوب لأغراض التوسع في العمل، ويمكن توفير ذلك عن طريق المصادر التالية:

3-2-1-المدخرات الشخصية :الأشخاص الذين يرغبون بالبدء بمشروع صغير، عليهم إستثمار مبلغ كافي من مدخراتهم الشخصية قبل اللّجوء إلى التمويل الخارجي، إذ أن المستثمرين لديهم الضمانات الكافية بأن مالك المشروع ملتزم بمشروعه عن طرق المبالغ التي استثمرها في المشروع، وأنه سوف لن يترك العمل بكل بساطة ويتخلى عن كل إلتزاماته تجاه الدائنين، كما أن العديد من المالكين يفضلون الإعتماد على مواردهم المالية الشخصية في تمويل المشروع بسب شعورهم بعدم الإطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعمالهم أو بسبب عدم رغبتهم بمشاركة الآخرين بالسيطرة على العمل.

1- .ماجدة العطية، **إدراة المشروعات الصغيرة**، جامعة مؤتة، الطبعة الثانية، 2004 ، ص،67 ،68

3-2-2-الإقتراض من الأصدقاء والأقارب:

أغلب الأشخاص الذين يفكرون بالبدء بالعمل بمشروع صغير لا يتوفر لديهم المال الكافي للإستثمار في المشروع ولذلك فعليهم البحث عن مصادر أخرى للتمويل وبالرغم من أن ذلك يعتبر ممارسة غير صحيحة في بداية إنشاء المشروع، ولكنه قد يكون ضروريا في بعض الأحيان، ولا يجب الخلط بين العمل والعلاقات العائلية أو الاجتماعية، إذا ما أريد تحقيق نتائج مرغوب بها، حيث أن المبالغ المقترضة من الأصدقاء والأقارب تؤدي لإيجاد علاقات مالية شخصية والتي تتعارض مع استقلالية صاحب المشروع والعمل فقد يتدخلون بالعمل عن طريق النصائح أو محاولة اتخاذ قرارات بشأن العمل، وذلك لحماية مصالحهم المالية في العمل.

3-2-3-الشركاء وحملة الأسهم:

يمكن الحصول على المبالغ لتمويل حقوق الملكية عن طريق المشاركة أو عدد من الشركاء أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة أو الإقتراض بسبب مشاركة المشاركين في ضمان المبالغ التي يتم اقتراضها من الغير، أما في حالة الشركات فإن المبالغ تكون متاحة للعمل عن طريق العديد من المستثمرين بسب محدودية مسؤولية حملة أسهم الشركة بسبب استمرارية وجود الشركة وإمكانية كل مساهم من بيع أسهمه في أي وقت.

3-2-4-المصاريف التجارية ومؤسسات الإقتراض الأخرى:

تعتبر المصارف التجارية المصدر الأساسي للأموال في المشاريع الصغيرة التي توفر الأموال على شكل قروض أو على شكل حقوق ملكية، وفي بعض المصارف توجد أقسام خادة بمنح القروض الشخصية، والتي يمكن الإستفادة منها في تمويل المشروع.

المبحث الثاني :البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لأي إقتصاد بسبب أهميتها ودورها في دعم التنمية الاقتصادية والإجتماعية، حيث يبرز دورها أكثر من خلال تعددها فهي تلعب دورا استراتيجيا في الإقتصاديات المحلية والعالمية، وبزيادة عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، أصبحت البنوك التجارية تبحث عن عملاء جدد من بينهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول :علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين يتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما كالتالي1 :

1-1-النموذج الأمريكي:

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز بمايلي:

- ✓ كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة .
- ✓ يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.
- ✓ يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، ومن أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية.

1- .عبد الحكيم عمران، **استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص ص64 ،65

2-1-النموذج الألماني:

تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- ✓ تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية .
- ✓ يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض عل مستوى المودعيين(أصحاب الودائع، والمدخرين)، عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك التجاري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية:

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لازالت تعاني من المشاكل أهمها التمويل، وكما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي اهتماما أكثر بالمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكنها من الحصول على مبالغ محدودة القيمة.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقدمة للبنوك التجارية وعدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وآفاقها المستقبلية مما يبقيها في ضيق مالي.

- تكلفة الإجراءات الإدارية الداخلية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك التجارية لمنحها قرض.
- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية.

المطلب الثاني :معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على أساس اعتبار البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم فإن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الإئتمان لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما يستدعي بنا ضرورة تسليط الضوء عن العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسساتي.

2-1-شفافية المعلومات:

تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة تجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية، وتربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها من إتفاقية القرض، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من طرف تلك المؤسسات للبنوك، بسبب تعارض الأهداف بينهما، ضمن وجهة نظر المؤسسة ترى أن البنوك متشددة من حيث حجم المعلومة المطلوبة ولا تراعي خصوصيتها1 من طرف إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير شفافة وغير كافية نظرا لضعف ونقص الكفاءة

1-العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر'2010-2011'صص'275-280ا

الإدارة في تسيير وإقناع البنوك بنوعيتها تظهر علاقة القرض التي تربط بين المؤسسة والبنك عدم تماثل في المعلومات بينهما، وكما رأينا سابقا أن الإدارة تملك معلومات أكثر من الغير عن وضعية المؤسسة وكافة المتغيرات المحددة بمردودية استثماراتها، وعليه فإن المقرض يشترط حد أدنى من المعلومات التي تمكنه من إجراء تقييم مالي وإقتصادي لإستخدام الأموال المقترضة، وتعتبر الميزانية وجدول حسابات النتائج غالبا ذلك الحد الأدنى من المعلومات الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-شخصية وسلوك المسير(الخطر المعنوي:)

يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات في المقرض والمقترض، ويمثل الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتحمل أن يقوم المسير بتحويل جزء النتائج المحققة بهدف تدنيه المصاريف المالية، ينشأ الخطر المتعلق بإنتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض، فهذا الأخير لا يمكن ملاحظة ومراقبة أداء المؤسسة وعلى هذا الأساس تظهر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مرتبطة فقط بنقص الملاءة المالية، بل بنتائج تخوف البنوك من الإدارة والناجحة بدورها عن عدم رغبة الإدارة في تبليغ كافة المعلومات بالوضعية ونشاطها للبنك ومنه تتأثر قرارات البنوك فيها بمنح الإئتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشخصية المقترض1 .

280.، 1- العايب ياسين، المرجع السابق، ص ص،275

2-3-الضمانات:

تلعب الضمانات المعروفة من طرف البنوك على المؤسسات الاقتصادية دورا فعالا في تقويم السلوك للمسير، حيث تجعل من العجز مكلف بالنسبة له، مما يعرضه على تحقيق الخطر الذي يتعرض له المشروع الى أدنى مستوياته، وفي الوقت بذل مجهودات أكبر والتصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة تستند القروض في اتخاذ القرارات التمويل على مدى توفر الضمانات للمقترضين دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ونوعية أعمالها، وتطلب البنوك مقابل تمويلها ضمانات شخصية وعينته عالية حيث يمثل متوسط مستوى الضمانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا151 %.

من قيمة التمويل، وتختلف هذه النسبة بحسب الحجم المؤسسة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا في سوريا يطلب منها ضمانات بحوالي % 230 للمؤسسات الكبيرة، أما في الجزائر فتطلب ضماناتها بقيمة % 150 من قيمة التمويل للمؤسسات الخادة، مقابل % 50 للمؤسسات العمومية وبالقياس إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي تلبية قيمة التمويل الممنوح لها، فإن هذا يعني مسألة فرض للحصول على التمويل اللّازم لها[1] .

2-4-محدودية وحجم نوع التمويل:

غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات[1] .

فالفئات ليست لها القدرة على الحركية الاستثمارية ولا تملك الخبرة والمؤهلات، لا يمنح لها التمويل حتى يوجد ضمانات، على العكس الفئات الغنية التي تتحصل على القروض بالحجم المطلوب وبالتالي أصبحت مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء والمؤسسات القائمة على النمو والتوسع لا غير[2] .

1-حفيف فوزية، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر**-رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009 ، ص74.

2-بوحرب حكيم، **دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، نقود مالية وبنوك جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008 ، ص105.

المطلب الثالث :طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك التجاري

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها لتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنّفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الإستثمار.

3-1-قروض الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في غالب الأحيان (12شهرا) [1] .

3-1-1-القروض العامة:

سمّيت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه.

أ-تسهيلات الصندوق :هي عبارة عن قروض معطاة لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة.

ب-المكشوف :هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

ج-قرض الربط :هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية[2] .

1- .الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001 ، ص57
2- .الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص،61 ،58

3-2-قروض الاستثمار:

في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

3-2-1-قروض متوسطة الأجل:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة[1] .

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

أ-القروض القابلة للتعبئة:

فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

ب-القروض غير قابلة للتعبئة:

فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي، فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

3-2-2-قروض طويلة الأجل:

القروض الموجهة لهذا النوع من الإستثمارات تفوق في الغالب 7 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا 20سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الإستثمارات مثل الحصول على عقارات(أراضي، مباني، بمختلف استعمالاتها المهنية.)

1- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 73.75.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل أن وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في وضع غير مستقر، لذا يجب تنسق الجهود من أجل تكفل فعال لتطوير العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتحديد الاحتياجات والمشاكل المتعلقة به، وذلك لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استخدام أمثل للإمكانيات التي يتيحها النظام البنكي.

ورغم ذلك تتجلى هنا أهمية وجود علاقة دائمة تتميز بالثقة والتبادل الدائم للمعلومات بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، التي تزيد من قدرة البنك على تقديم قروض أكبر لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف البنوك أهم ما يضمن نجاحها واستمرارها.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة مستغانم

تمهيد:

لمعرفة أهمية البنوك التجارية في الجزائر، وتقييم دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية الاقتصادية بصفة عامة .وجب علينا القيام بتقييم آدائها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم -هو البنك الذي وقع عليه الإختيار لتطبيق منهج وأهداف الدراسة عليه والوصول إلى نتائج ومقترحات تفيد البحث في هذا المجال مستقبلا.

وبما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعد من أهم البنوك التجارية الجزائرية وأكثرها شيوعا في جميع الولايات، ونظرا لدور هذه المؤسسة الكبيرة وأهميتها في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل الدراسة والتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم -من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول :**نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم-.
- **المبحث الثاني :**دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم-.

المبحث الأول :نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) -وكالة مستغانم -.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية **(BADR)** هو هيئة عمومية إقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وكذا يتمتع بالإستقلال في التسيير، فالبنك يقوم بتقديم خدمات مختلفة، حيث يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لأقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين(شركات)بفائدة محددة من طرف البنك، لكن ومع التطورات المتسارعة أصبح البنك يقدم خدمات جديدة تماشيا مع المتغيرات الحالية، ففي هذا المطلب سنعطي لمحة عن هذا البنك محل الدراسة مبرزين مهامه وأهدافه، وكذا مكانته ضمن الهيكل المصرفي الجزائري.

المطلب الأول :لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1-1-بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106المؤرخ في 13 مارس 1982 وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري، والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح القروض وتشجيع عملية الإدخار، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري، موزع على 3300 سهم إسمية قدرها 1.000.000دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 182مديرية جهوية و 140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقة بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف، وبهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته.

المطلب الثاني :أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالمتغيرات الجذرية، لجأ بذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضى بإحترام وثقة المتعاملين الإقتصاديين والأفراد والعملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

2-1-أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك مايلي:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخا البنك كمؤسسة مصرفية شاملة .
- تحسين العلاقات مع العملاء .
- تحسين نوعية الخدمات .
- الحصول على أكبر حصة من السوق .

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذلك القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الإتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجياتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

أ -رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.

ب -توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

ج -التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

2-2-مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

1-تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

2-إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

3-تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.

4-تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار والاستثمار.

5-تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6-الإستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد، مع محاولة الحصول على إمتيازات ضريبية.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر هذا النظام من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأن يحدد مسؤولية كل هيئة داخل النظام وتنقسم وكالة مستغانم إلى المصالح التالية:

- **المديرية :**

يرأس وكالة مستغانم كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

- **نيابة المديرية :**

نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل **BADR** ووسائله وأعماله سيرا عاديا .

- **الأمانة العامة :**

السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر ووارد.

- **وظيفة التجارة الخارجية :**

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التفاعل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأعمال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

❖ **وظيفة الصندوق :**

تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة(البنك)والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية، ويضم كل من:

- **فرق الشيك :**يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع إقتراض وجود رصيد موجب للساحب.
- **فرع التمويل :**يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر .
- **غرفة المقاصة :**في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

❖ **وظيفة الحسابات :**

تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

❖ **وظيفة القروض :**

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

❖ **وظيفة الإستشارة القانونية والمنازعات :**

تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

-تمثيل النائب أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.

-تقديم التوجيهات والإستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.

-الإشراف على غلق الحسابات.

-دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسير حساباته.

-تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوز ما لدينا لدى الغير أمام الجهات المختصة.

-توقيع جميع عقود الرهن الحيازة، والرهن العقاري بالاسم ولحساب البنك.

-متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.

-تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.

❖ **وظيفة الاستغلال :**تسمى أيضا بمصلحة التقيد وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية.

❖ **وظيفة المراقبة والميزانية :**

هذه المصلحة يسيرها مختصون و المراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك،وهي مسيرة من طرف المديرية العامة غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والإعتمادات.والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل (1) :الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بمستغانم.

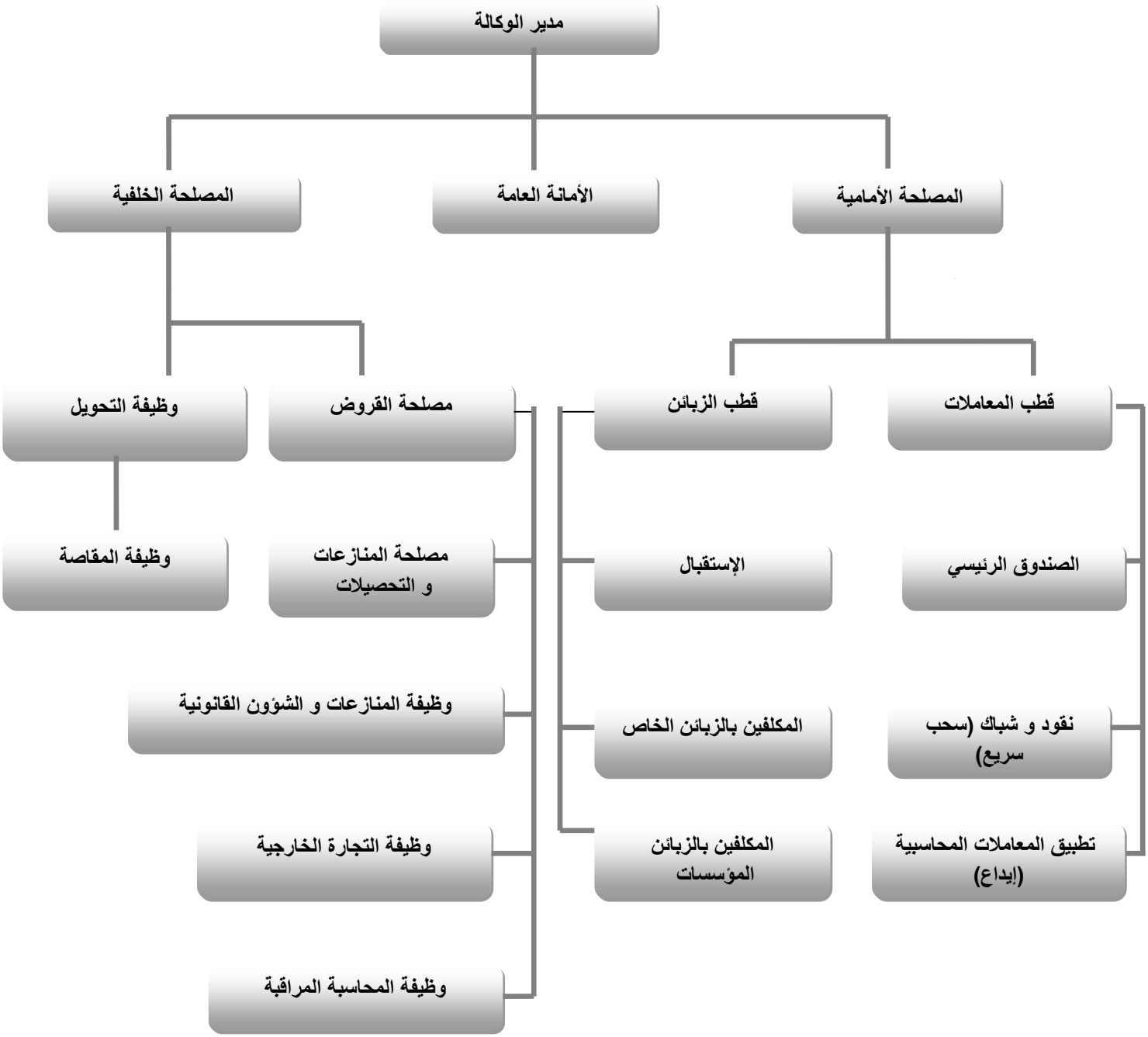

المصدر :المكلف بالقروض بوكالة BADR بمستغانم .

المبحث الثاني :دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم-في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة مستغانم -من خلال المبحث إلى دور هذا البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

المطلب الأول :الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتمنية الريفية-وكالة مستغانم-وعملية منح الإئتمان فيه

1-1-الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أجل الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم، وتختلف هذه الضمانات بإختلاف المشروع وذلك حسب مجاله سواء كان زراعي، أو صناعي، أو الصيد البحري وبصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف الفلاحة والتنمية الريفية وهي:

1-1-1-الرهن بأنواعه:

أ -إمضاء السند لأمر:

والذي من خلاله يضمن البنك عملية تسديد القرض وفي حالة عدم تسديد الزبون يمكنه إجراء عملية الحجز على الرهن المقدم.(أنظر الملحق رقم01).

ب -التأمين الشامل للمشروع(مثل تأمين العتاد):

ففي حالة منح القرض لعملية تصدير التمور يشترط البنك رهن وحدة التغليف وغرفة التبريد لضمان سداد القرض.

-البيوت البلاستيكية، رهن البيوت والأعمدة الحديدية.

-العتاد ويشمل(جرارات، سيارات، آلات)ويكون رهن العتاد بأنواعه منقول وغير منقول، إضافة إلى تقديم ورقة للولاية بطلب رهن السيارة وفي البطاقة الرمادية تكتب مرهونة البنك، بدر مثلا.

-البناء الريفي، رهن البناء في حد ذاته أو قطعة أرض.

-أسمدة وبذور ويكون بالقيام بتسديد البنك لثمن هذه الأسمدة والبذور للفلاحين عند عجزهم عن شرائها والتي تكون مختارة من طرف المستثمر وتمتاز هذه القروض بقلة ثمنا لهذا الضمان الوحيد الذي يمكن الحصول عليه في هذه الحالة هو التأمين الشامل للمشروع الزراعي.

-القروض الإستثمارية والتي يتم تسديدها على المدى الطويل مثل؛ تربية الدجاج والضمان الذي يمكن تقديمه هو رهن المعدات المستخدمة.

2-1-عملية منح الإئتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR-

في معالجتنا هذه، المراحل التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية**BADR**للوصول إلى قرار منح القرض حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض(طويل أو متوسط أو قصير الأجل)، وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المتبعة:

1-2-1-المقابلة وطلب القرض:

كبديهية أولية يجب أن يكون للزبون حساب، وإلا فعليه فتح حساب قبل أن يطلب القرض(أنظر الملحق رقم 02)، ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك(أنظر الملحق رقم 03)، ومن ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض، حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة(أنظر الملحق رقم 04).

وهناك صيغتان للتمويل:

أ-تمويل ثنائي:

يتمثل في المساهمة الشخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 71% ، والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة21%

ب-تمويل ثلاثي:

مساهمة شخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة1 %، ومساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة% 29 ، والطرف الثالث وهو البنك ونسبته هي70 %.

2-2-1-تكوين الملف:

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية للدعم والتشغيل قبل أن يتقدم للبنك والذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب وهناك نوعين من القروض:

أ-مكونات ملف قرض استثماري:

-طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض.

-نسخة لشهادة السجل التجاري مصادق عليها.

-التصريح بالوجود(للضرائب)، وهذا إذا كان المشروع جديد، أما في حالة توسيع للمشروع فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة.

-تصريح بالإشتراكات في الصندوق لغير الأجراء.

-قرار بمنح إمتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار.

-حالة توضيحية وتقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد.

-وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع.

-وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك ومثال ذلك :المحلات التجارية، المعدات الفلاحية.....إلخ، وهذا كون المشروع الجديد، أما إذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفلاحة والتنمية الريفية الميزانيات الحقيقة وهذا لسنتين أو ثلاثة.

ب-مكونات ملف قرض الإستغلال:

-طلب خطي من طرف الزبون.

-نسخة لشهادة من السجل التجاري.

-وثيقة تبين حالة العتاد إن وجد.

-ميزانيات حقيقية لسنة أو سنتين.

-مخطط الخزينة لسنة واحدة.

-الوثائق الجبائية.

-ميزانية التسيير تضم مجموع تكاليف الإستغلال إذا كان الأمر يتعلق بتمويل الصفقات العمومية فإن الصفقة تكون مضمونة للبنك مع ضرورة إحضار وثيقة تثبت حالة تقدم الأشغال.

- بعد تقديم الملف تقوم الوكالة بالدراسة التقنية والمالية للعميل وتضم :

-اسم المشروع.

-الشكل القانوني.

-مجال النشاط.

-تقديم المؤسس، العنوان، الشهادة أو الخبرة المهنية.

- قبل أن يوافق البنك على منح القرض للزبون يقوم بإعداد طلب معلومات حول الزبون من البنك المركزي لتفادي أخطار منح القرض.
- إشعار بالقبول :والذي يتضمن الوثائق التالية :

-نسخة من بطاقة حرفي.

-الالتزام بالتعهد بالرهن والعتاد.

-بطاقة الإقامة.

- الحصول على قرض مالي من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ المساهمة الذاتية (الدفع مسبقا).

-نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.

-تعهد والتزام بالانخراط لدى الصندوق التعاضدي للمؤسسات الصغرى.

- شهادة عدم المديونية (CFMA)

-تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الفلاحة مع تجديده كل سنة.

- شهادة التأمين للإستفادة من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، ومن مكوناتها ما يلي :

-اسم ولقب السير.

-العنوان.

-تسمية المشروع.

-نوعية النشاط.

-الإمضاء على اتفاقية المؤمن المقدمة من طرف البنك.

-الوثائق الصالحة لتفهم المشروع.

1-2-3-اتخاذ القرار والمتابعة:

عند وضع ملف القرض في أيدي مسؤولي الوكالة، يصبح محل الدراسة بتقديمه للجنة القروض بالوكالة المتكونة من المدير ورؤساء المصالح، حيث يأخذ القرار بعد التشاور إيجابيا أو سلبيا، ويتجسد العمل في محضر لجنة القروض بالوكالة، الذي يضم قرار اللجنة مع إمضاءات أعضاء اللجنة بالموافقة أو الرفض إذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحية الوكالة، أما إذا كان المبلغ يفوق صلاحيتها فيبعث إلى المديرية الجهوية لدراسته والفصل فيه بنفس الطريقة إذا كان المبلغ في حدود صلاحيات لجنة القرض والمتابعة للمديرية الجهوية لدراسته والفصل فيه ثم إلى الوكالة من أجل منح القرض لطالبه، أما عدد متابعة القرض بعد منحه تختلف حسب عدة عوامل كشخصية الزبون، ومن بين هذه الضمانات انخراط المستثمر بصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع ذات فائدة من هذه الهيئة هي دمج الطرفين (البنك والمستثمر)لضمان القروض الممنوحة. والشكل الموالي يوضح بالتفصيل مختلف الإجراءات المتبعة في منح الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم-

الشكل (2) : عملية منح الإئتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم-

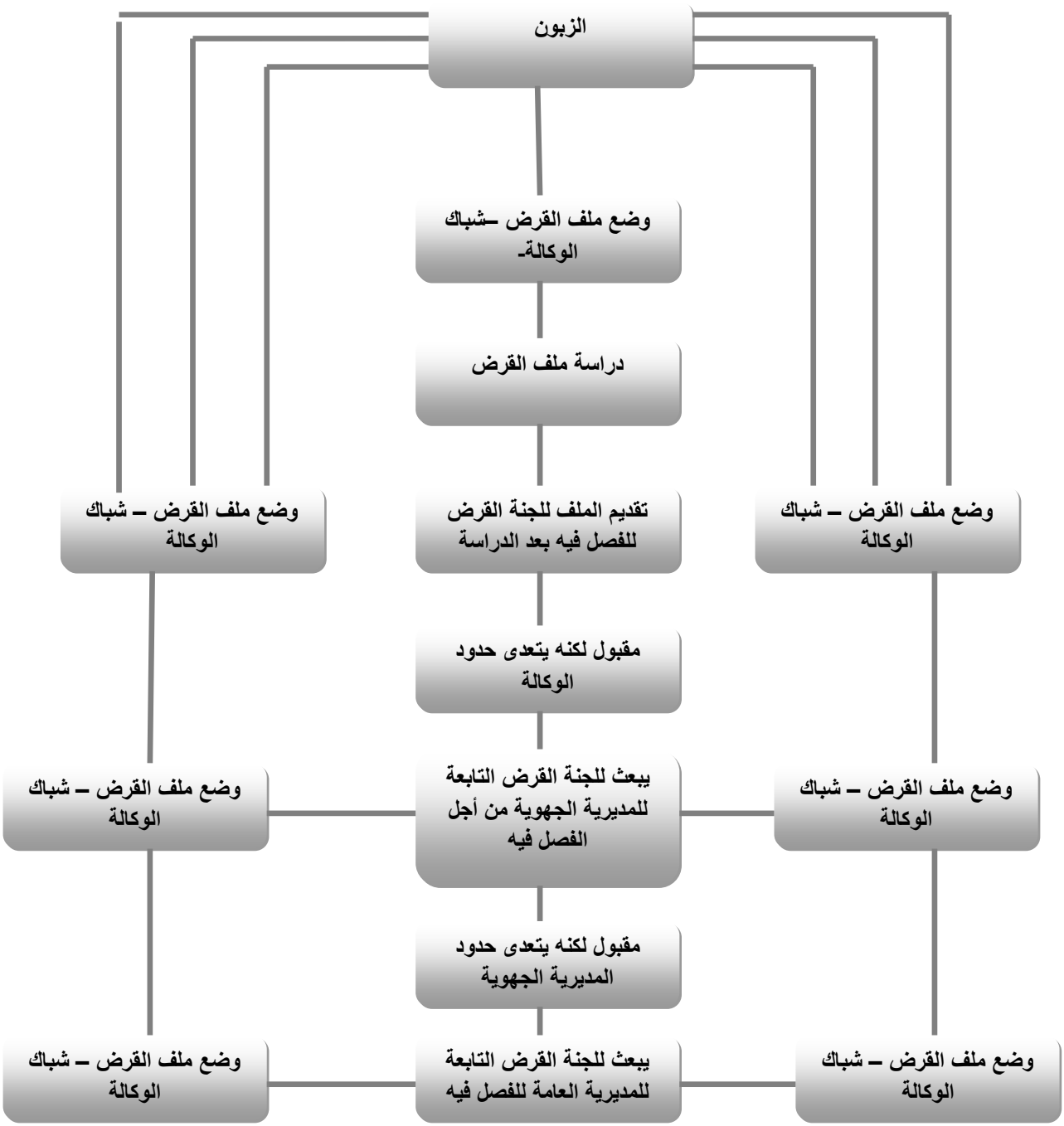

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على وثائق بنكية.

المطلب الثاني :إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف BADR -وكالة مستغانم-

سنسلط الضوء على عدد الملفات ومبلغ جميع القروض الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من2014 إلى 2019 ، ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02):عدد الملفات ومبالغ القروض الإجمالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014-2019.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الملفات	268	236	663	570	105	62
مبلغ القروض الممنوحة	1.141.768.383.78	57.048.144.494	158.951.053.036	201.532.360.815	35.580.999.032	22.485.326.127

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على معلومات مقدمة من البنك.

ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:

الشكل رقم (3): تطور عدد الملفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2014-2019.

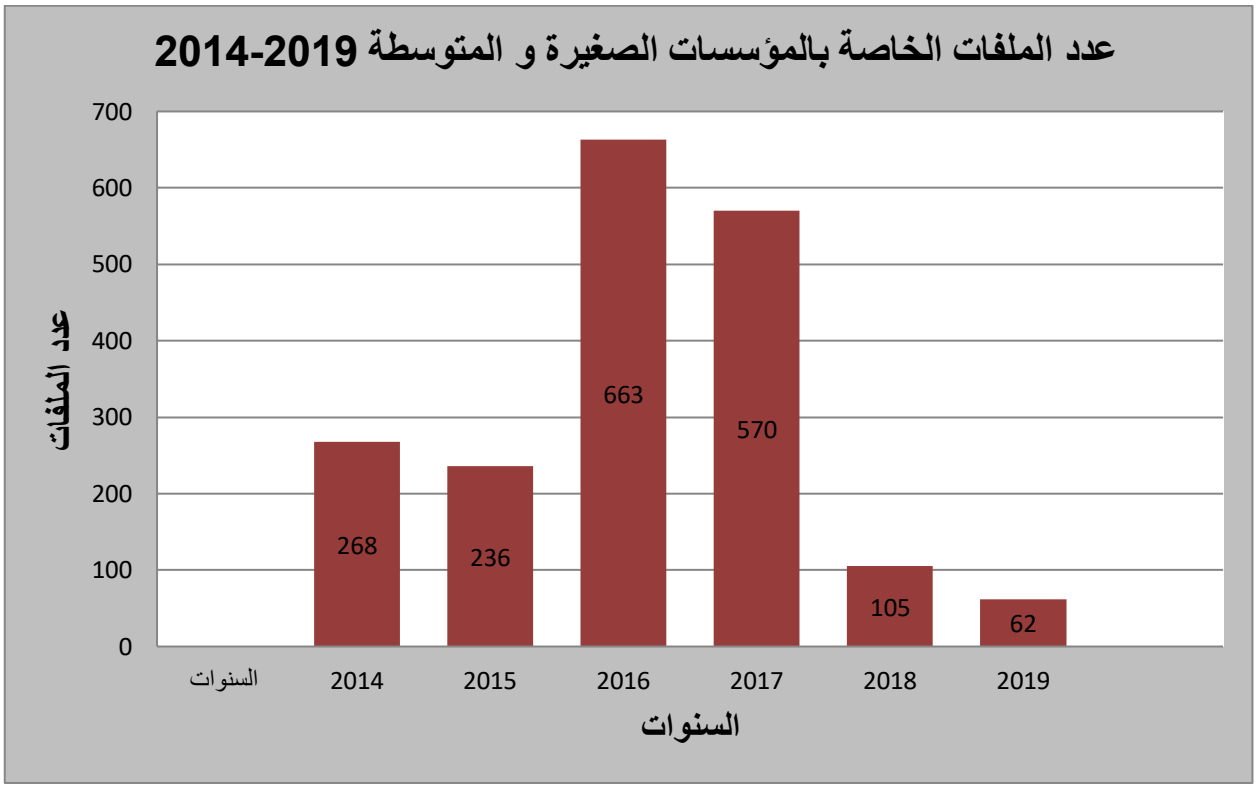

المصدر :من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الجدول.

يتضح من خلال الشكل أن هناك ارتفاع في عدد الملفات من إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت الزيادة في سنة 2017 إلى 302 ملف، أما في سنة 2016 فقد بلغت الزيادة ب 395 ملف وهذا مقارنة ب 2014 .

ومن خلال ذلك يتضح لنا أن هناك زيادة معتبرة في عدد الملفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يبين لنا أن هذه الأخيرة مازالت تمول من طرف البنك بإستمرار.

نتيجة لسياسة الحذر التي يتبعها البنك في منحه القروض، ارتفاع قيمة الضمانات التي يشترطها والتي تكون عادة في متناول هذه المؤسسات ولعل هذا يعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى اغلاق واختفاء عدد كبير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (4):تطور جميع القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من2014 إلى 2019.

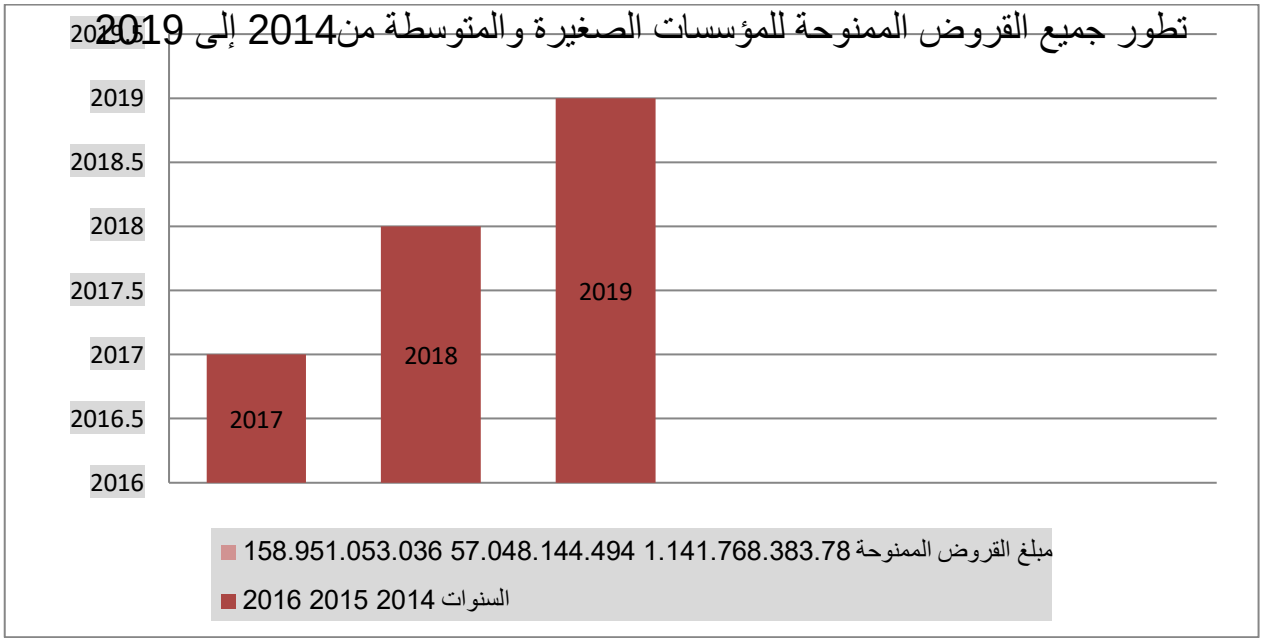

المصدر :من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الجدول.

يتضح من خلال الشكل أعلاه زيادة في مبالغ القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة الزيادة 105384548 مليون دينار جزائري سنة 2016 ، وتواصل ارتفاع مبلغ القروض المقدمة من ذرف البنك ليصل إلى 20029176543 مليار دينار جزائري خلال سنة 2017 وهذا مقارنة ب 2015.

ومنه يتضح لنا أن البنك مازال مستمر في نشاطاته لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالنسبة لسنة2017 /2016 انخفاض في مبالغ القروض المقدمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تقلص المنح والبنك العمومي يتبع السياسة المالية للدولة وإرجاع القروض التي منحت في غير وقتها.

ان عدم توفر العدد الكافي من الإطارات الذين يقومون بدراسة ملفات القروض المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو ما دفع البنك إلى الاعتماد الأكثر على العلاقات الشخصية في منح القروض، والتقليل من عدد القروض الممنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا مايؤثر على علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث :دراسة حالة مشروع معين من طرف الوكالة

تقديم المشروع:

يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة لغرض إنتاجها من أجل زيادة الإنتاج من تكلفة المشروع، فقدرت تكلفته ب 1.735.000.000 دج منها 523.450.864 دج يتكفل بها صاحب المشروع (30%) .، أما قيمته 1.211.459.136 دج بأخذ في شكل قرض بنكي (70%) .

الجدول رقم (03-03) : نسب ومبلغ التمويل الخاصة بالمشروع.

البيان	النسبة	المبلغ
المساهمة الشخصية	%30	523.450.864دج
قرض البنك	%70	1.211.459.136دج
المجموع	**%100**	**1.735.000.000دج**

المصدر :من إعدادنا بالإعتماد على المعطيات السابقة.

- ✓ **الضمانات المقترحة :**

-قطعة أرض.

-التأمين على المعدات والأدوات.

-مباني.

-تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع تجديده كل سنة.

وذلك من خلال إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة وكذلك تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال حساب بعض المؤشرات.

الجدول رقم(04-03): الميزانية المالية المختصرة لخمس سنوات متتالية .

-جانب الأصول **- الوحدة النقدية** :دينار جزائري

الأصول	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
أصول ثابتة	1.487.105.016	1.445.418.397	1.903.731.765	1.362.045.140	1.320.358.515
أصول متداولة	364.733.245	537.987.816	469.228.587	402.140.320	335.448.554
المجموع	**1.851.838.261**	**1.983.406.207**	**1.872.960.352**	**1.764.185.460**	**1.655.807.069**

جانب الخصوم **- الوحدة النقدية** :دينار جزائري

الخصوم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة	119.338.270	256.436.237	386.438.867	517.110.786	650.245.550
الديون طويلة الأجل	1.739.873.374	1.732.500.000	1.490.208.173	1.247.916.346	1.005.624.518
الديون قصيرة الأجل	00	00	00	00	00
المجموع	**1.859.211.644**	**1.988.936.237**	**1.876.647.040**	**1.765.027.132**	**1.655.870.068**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على نفس المرجع.

التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

الهدف من هذه المؤشرات رؤية مدى تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة وهذا الأخير متعلق بالمقابلة بين الاستخدامات والموارد للمؤسسة ومن بينها:

- ✓ رأس المال العامل :الأموال الدائمة-الأصول الثابتة.
- ✓ احتياج رأس المال العامل :قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق(د ق أ + تسبيقات .)
- ✓ الخزينة .

الجدول رقم(05-03):تطور مؤشرات التوازن المالي لخمس سنوات .

- الوحدة النقدية :دينار جزائري

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رم ع	364.733.245	537.897.816	469.228.587	402.140.320	335.448.554
أ ح ر م ع	358.057.000	530.254.900	460.719.872	392.412.394	325.033.705
الخزينة	6.658.245	7.642.916	8.508.715	9.727.926	10.414.849

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على الجدول.

نلاحظ أن للمؤسسة رأس مال عامل موجب في كل السنوات، أي أن هناك فائض في الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة والمعبر عنه بذلك الجزء من التمويل الدائم الموجه لتمويل دورة الاستغلال، كما نلاحظ أن الرأس المال العامل رغم تذبذبه فهو يمثل وجود سيولة في خزينة المشروع تتضمن مواجهة مخاطر إنعدام السيولة خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة لاحتياجات رأس المال العامل فإنه مرتفع في السنتين الأوليتين وهذا يدل على عدم قدرة الديون القصيرة على تغطية احتياجات الدورة، ثم بدأت تنخفض تدريجيا خلال السنوات القادمة.

أما بالنسبة للخزينة فيلاحظ ارتفاع في قيمتها، وهذا يدل على الحالة الجيدة للمؤسسة وقدرتها على مواجهة كل مخاطر السيولة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إسقاطها على بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم **(BADR)**

ويرجع هذا إلى تقديم البنك لمختلف القروض تحت شروط محددة وإلى نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمنها التقليدية والحديثة، كما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم- يقوم بدور إيجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خاتمة

خاتمة:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اكثر من السابق يكتسى أهمية، خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من آثار إقتصادية، يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال توفير مناصب الشغل وكذلك دعم وتنمية الصادرات..... الخ، وتستمد هذه المؤسسات قدرتها على تحقيق كل ذلك من خصائصها المتنوعة كسهولة التأسيس، إستقلالية الإدارة ومرونتها، القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة وارتفاع جودة الإنتاج وغيرها من الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الإقتصادية.

رغم كل هذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد نفسها أمام تشكيلة من الصعوبات والمشاكل التي تحد من قدرتها على العمل، والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن أهم تلك المشاكل هو مشكل التمويل، وذلك نظرا لعدم توفر الشروط المطلوبة من طرف البنوك أي عدم وجود ضمانات وذلك لعدم توفر الشروط المطلوبة من طرف البنوك أي عدم وجود ضمانات وذلك لعدم ثقة هذه الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعموما بعد دراستنا هذه يمكننا الإجابة على الفرضيات المطروحة واستنتاج مجموعة من النتائج والتوصيات وآفاق البحث من خلال النقاط التالية:

النتائج المتوصل إليها :

يمكن إيجازها في النقاط التالية:

-تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الأساليب والطرق التي تسمح بدعم وتطوير هذا القطاع لكونه يساهم في توفير مناصب الشغل ورفع الناتج القومي والقيمة المضافة مما يؤدي بنتائج إيجابية تعود على الدولة.

لا تتناسب مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانيات هذه البنوك من حيث الموارد التي تتوفر عليها وذلك على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أهم أصحاب الودائع لدى هذه البنوك.

بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها سابقا، فإننا نستنتج من خلال قيامنا بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة مستغانم -بأن بنك **BADR** يقوم بتقديم مختلف القروض والتسهيلات الإئتمانية تحت شروط محددة متمثلة في الضمانات المطلوبة من طرف البنك، كما لاحظنا التزايد المستمر للمبالغ من قبل **BADR** – . وكالة مستغانم -للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات :**

- **الفرضية الأولى :**

تؤدي البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية.

أثبتت صحة هذه الفرضية من خلال تبيان أن من وظائف البنوك التجارية أنها تعتبر المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا الكفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات وبالتالي تساهم في تنشيط الاقتصاد.

- **الفرضية الثانية :**

تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي.

توصلنا إلى صحة الفرضية من خلال إبراز هذه الالية لقدرتها بجدارة من خلال توفير أهم أساليب وطرق الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكافة القطاعات الأخرى.

- **الفرضية الثالثة :**

يسهل بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة مستغانم-، حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنك.

تبيّنت صحة الفرضية وذلك لأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة مستغهنم-يقوم بتمويل العديد من المشاريع والتي أهمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط توفير جميع الضمانات التي يطلبها البنك من أجل ضمان إسترجاع القرض.

❖ **المقترحات :**

-تفعيل أساليب التمويل والأدوات الإستثمارية الملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل دور البنوك التنموية لتوفير الإحتياجات اللازمة لهذه المؤسسات.

-إصدار التشريعات اللازمة لتفعيل وسائل النمو المستحدثة مثل :شركات مخاطر الإئتمان، شركات القرض الإيجاري ووسائل التجارة الإلكترونية.

-تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتكز على وجود إطار إداري وقانوني مرن، وذلك بتسهيل إجراءات تأسيسها، إقامة نظام معلومات فعال.....الخ

-حث البنوك وتحفيزها على توسيع الإبتكارات المالية بإستمرار وتنويع المنتجات المصرفية وجعلها في صالح التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **آفاق البحث :**

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نطرح مواضيع التي يمكن أن تكون لدراسة مواضيع مستقبلية:

1-دور الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-الطرق الجديدة للتمويل ودورها في تطوير نشاط المؤسسات.

3-دراسة ميدانية حول العوامل المحددة لقرار التمويل لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

4-انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**(OMC)** وآثارها على سيرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و مما لا شك فيه ان حقيقة تدعيم الإقتصاد الوطني بمثل هذه المؤسسات التي كان منتظر منها تحقيق قفزة نوعية في الحركية الإقتصادية و الإسهام في تحرير روح المبادرة لدى الشباب و كسر هاجس البطالة لدى هؤلاء إلا أنه و للأسف غياب الإستشراف و التخطيط النموذجي ،ضف إلى ذلك النوايا السيئة من بعض موظفي هذه الأجهزة جعل من هذه المشاريع تجهض قبل ولادتها. و بكل حصرة و أسى معرفتنا لكثير من الأمور تغاضينا عن ذكرها في هذا الموضوع الأكاديمي .إلا أن الجميع على دراية تامة بما حدث من تلاعبات في إهدار المال العام و خاصة ما تعلق بمشاريع ONDI.

إلا انه ومع كل هذا هناك عديد المشاريع التي حققت نجاحات مبهرة و جد مشجعة وجب الإشادة بها و عديد الأمثلة يعرفها الخاص و العام .

و في الأخير يمكننا القول أنه و إن وجدت سياسات مدروسة و إستراتيجيات محكمة لما تمكنت الجزائر من تحقيق الأهداف المرجوة و دفع عجلة التنمية نحو الإزدهار و التقدم ، فقط هي أفكار وجب إسنادها لمن هم ذو كفاءة و خبرة و غيرة على نهظة هذا البلد.

قائمة المراجع

❖ **الكتب**

1- .أحمد صلاح عطية، محاسبة الإستثماروالتميل في المنشآت المالية الجامعية الإسكندرية،2010

2- -أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر ،2002 2003.

3- .الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2001

4-حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2010.

5-زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

6- .ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2008

7-عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن،2008.

8- .فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، الأردن،2006

9- .محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2006

10- .ماجدة العطية، إدراة المشروعات الصغيرة، جامعة مؤتة، الطبعة الثانية،2004

11- .محمد سعيد أنور سلطان، إدراة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،2005

12- .محمود سحنون، دروس الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة،2003

❖ **الرسائل والأطروحات**

1-بوحرب حكيم، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر،2008.

2-حفيف فوزية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-رسالة ماجيستير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر،2009.

3-حليمة علي الحاج، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، (2009- .غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2008

4-العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2011-.جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2010

5-عبد الحكيم عمران، استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،2006.

6-عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها(غير منشورة)، جامعة 2004-.الجزائر،2003

7-شهرزاد برجي، إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة 2012-.ماجيستير، جامعة تلمسان، الجزائر،2011

8-نصر الدين بن نذير، دراسة إستراتيجة للإبداع التكنولوجي في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر'2011-2012.

❖ **الدوريات والملتقيات**

1-بن طلحة صليحة وبوعلام معوشي، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، ا لملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي17 -18 أفريل2006 .

2-شعباني إسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في دول العالم، الدورة الدولية حول -تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف25 28 .ماي،2003

3-هارون الطاهر، فطيمة حفيظ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17- 18 أفريل ،2006.

الملخص:

تعتبر البنوك التجارية من أهم المصادر الرسمية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن رغم ذلك فهذه الأخيرة تواجه عد ة صعوبات في الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب الشروط والضمانات التي تطلبها البنوك والتي تقف عائقا أمام هذه المؤسسات.

تبرز أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى اقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الدول ذات التجربة الرائدة في ميدان تنمية هذه المؤسسات وذلك من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل، زيادة القيمة المضافة والناتج المحلي والإجمالي وتنمية الصادرات.

الكلمات المفتاحية :البنوك التجارية، التمويل، التنمية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé :

Les banques commerciales est une des plus importantes sources pour le financement des petites et moyennes entreprises, mais officielles à plusieurs difficultés dans l'économie en raison des si ceux –ci se heurt conditions et des garanties exigées les banques, qui sont un obstacle à ces institutions

Il souligne l'importance et le statut des petites et moyennes niveau des économies développements de cette expérience entreprises au contribution à la fourniture d'emplois d'augmenter terrain par sa sur le valeur ajoutée et le produit intérieur bruit et le développement total la des exportations

Mots-clés : les banques commerciales, les finances, le développement, petites et moyennes entreprises.